تأثير النزاع في أوكرانيا على اقتصادات البلدان العربية:

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

موجز 2021-2022

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL3.SEP/2022/1/Summary

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تأثير النزاع في أوكرانيا على اقتصادات البلدان العربية:

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

موجز 2021-2022

الأمم المتحدة
بيروت

© 2022 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications–escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف: iStock.com©.

22-00343

المحتويات

الرسائل الرئيسية 5

1 السياق العالمي 6

2 التطورات المتوقعة في النفط والغاز والفوسفات 8

3 تطور الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية 10

4 الوضع المالي والديون في البلدان العربية 16

5 سوق العمل والفقر 18

الحواشي 20

قائمة الجداول

الجدول 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المنطقة العربية، 2022 13

الجدول 2. أثر التغيُّرات في أسعار النفط والمواد الغذائية على النمو، 2022 14

الجدول 3. العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية 17

الجدول 4. معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية، 2022 19

قائمة الأشكال

الشكل 1. أسعار الفوسفات ثنائي الأمونيوم والفوسفات الصخري 9

الشكل 2. أثر التغيُّرات في أسعار النفط والمواد الغذائية على النمو، 2022 15

الرسائل الرئيسية

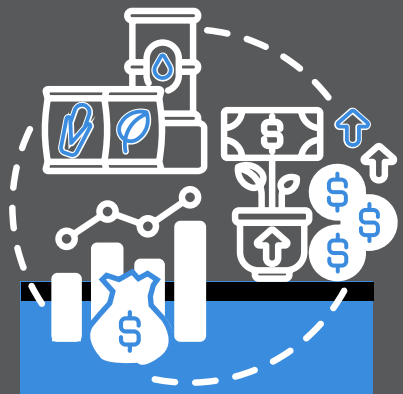

من المتوقع أن تكون تداعيات **الحرب في أوكرانيا** جسيمة على الاقتصاد العالمي. وسيكون أثر النزاع أعمق كلما طال أمده، خاصة وأن بلدان العالم لم تتعافَ بعد من تبعات جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه الآثار ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وتهديد الأمن الغذائي في أنحاء كثيرة من العالم.

إذا ما انتهى النزاع في حزيران/يونيو 2022، يتوقع **للناتج المحلي الإجمالي** في المنطقة العربية أن **يرتفع** بنسبة 5.18 في المائة في عام 2022 (أي أقل بحوالي 0.02 عن نموه المتوقع في إسقاطات ما قبل الأزمة)، بمتوسط لأسعار النفط يبلغ 100 دولار للبرميل؛ أما إذا استمر النزاع بعد حزيران/يونيو 2022، فستكون نسبة النمو 4.78 في المائة (أقل بحوالي 0.42 عن نموه المتوقع في إسقاطات ما قبل الأزمة، بخسارة تعادل حوالي 11 مليار دولار) حيث يصل متوسط أسعار النفط إلى 170 دولار للبرميل. ويتوقع لمعدلات التضخم أن ترتفع إلى 10.4 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وإلى 11 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل.

ستستفيد اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي من الارتفاع الكبير في أسعار النفط بفعل الحرب في أوكرانيا. ويتوقع للناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان أن يكسب حوالي 9.7 مليار دولار (تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل). وبالمقابل، ستتكبد البلدان العربية الأخرى خسائر كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي إذا ما استمر النزاع طويلاً، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. ويتوقع للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل أن يخسر نحو 18.9 مليار دولار، وأما البلدان العربية الأقل نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاع فسوف تخسر 600 مليون دولار.

1 السياق العالمي

آذنت الحرب التي اندلعت في أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022 الاقتصاد العالمي بحالة من اليقين.

سارعت بلدان عدة، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بفرض عقوبات على الاتحاد الروسي، شملت تجميد جزء من أصول مصرفه المركزي، وعزل بعضٍ من المصارف الروسية والمؤسسات المالية الروسية عن استخدام نظام سويفت في تحويل الأموال وتلقيها، وإغلاق المجال الجوي أمام الطيران الروسي.

وتشير التوقعات إلى تداعيات شديدة الوطأة تحملها الأزمة على الاقتصاد العالمي، ولعلّه من السابق للأوان التنبؤ بها، لكن المؤكد أن أمد النزاع كلما طال سيخلّف آثاراً أعمق، خاصة وأنه نشب بينما كانت البلدان، المتقدم منها والنامي، في طور تعافٍ غير مكتمل من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ووقع هذه التداعيات في بلد ما يتوقف على التكوين الاقتصادي لذلك البلد، وعلى مدى ارتباطه التجاري والمالي مع بلدي النزاع.

فالاتحاد الروسي مورِّد رئيسي للنفط والغاز والمعادن. وهو وأوكرانيا، مجتمعان، يصدّران ربع ما يستهلكه العالم من القمح. وأما أوكرانيا، فهي منتجة رئيسية للذرة والشعير، ولأكثر من 40 في المائة من زيوت البذور في العالم[1]. لذا، يرفع هذا النزاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، ويهدد الأمن الغذائي في أنحاء كثيرة من العالم. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد تضخم أسعار الاستهلاك في عام 2022، بحيث يبلغ معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي 5.1 في المائة في عام 2022، بعد أن كانت الإسقاطات التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2021 قد أشارت إلى أنه سيكون 3.2 في المائة[2].

ومن المتوقع الآن أن ينمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 بوتيرة أبطأ من تلك المتوقعة قبل النزاع. ويرى البعض أن النمو العالمي سينخفض بنحو 0.2 نقطة مئوية في عام 2022[3]، وأن البلدان الأوروبية المجاورة لبلدي النزاع ستتأثر أكثر من غيرها. قبل الأزمة، أشارت التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4 في المائة في عام 2022[4]. ويتوقع البنك المركزي الأوروبي أن تبلغ نسبة النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي 3.7 في المائة في عام 2022 (أقل بمقدار 0.5 نقطة مئوية مما أشارت إليه التوقعات في كانون الأول/ديسمبر 2021)، وأن ينخفض معدل النمو بدرجة أكبر إلى 2.3 في المائة في عام 2022 إذا ما فُرِضَت عقوبات أشد صرامة على الاتحاد الروسي وسجلت سوق الطاقة ردة فعل شديدة[5]. ولكن التأثير على النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيكون طفيفاً في الأجل القريب، لأن ارتباط هذه البلدان بالاتحاد الروسي وأوكرانيا محدود، بيد أن اقتصادات هذه البلدان ستتأثر بارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. ومن المتوقع أن تحافظ الصين على علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الروسي، فلن تتأثر كثيراً بتداعيات النزاع على الاقتصاد العالمي.

ومن المتوقع أن يستمر منحى الهبوط في معدلات البطالة خلال عام 2022 نتيجة للتعافي الاقتصادي وحزم التحفيز التي اعتُمدت في أعقاب جائحة كوفيد-19. ولكن بلدان الاتحاد الأوروبي ستواجه مزيداً من التحديات نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الأوكرانيين.

2

التطورات المتوقعة في النفط والغاز والفوسفات

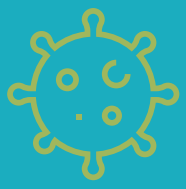

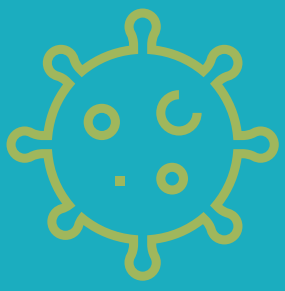

شهد منتصف كانون الأول/ديسمبر 2021 بداية موجة جديدة من جائحة كوفيد-19، مع ارتفاع كبير في عدد الإصابات بلغ ذروته في الأسبوعين الأخيرين من كانون الثاني/يناير 2022. وعلى الرغم من ذلك، توقعت الرابطة الدولية للطاقة نمو الطلب على النفط بحوالي 3.3 مليون برميل يومياً لعام 2022، وذلك، بالدرجة الأولى، بسبب تخفيف القيود المفروضة للتصدي للجائحة في جميع أنحاء العالم.

سيكون تأثير النزاع في أوكرانيا شديداً على سوق السلع. فما إن اندلعت الحرب حتى ارتفعت أسعار الطاقة، فارتفع سعر سلة أوبك من 96.1 دولار للبرميل في 23 شباط/فبراير 2022 إلى أكثر من 100 دولار في اليوم التالي (ملامساً مستويات عام 2014) ثم إلى 128.5 دولار للبرميل في 9 آذار/مارس 2022 (بزيادة قدرها 30 دولار للبرميل تقريباً في غضون أسبوعين)[6]. ومع استمرار النزاع، برزت الحاجة إلى تدخل كبار منتجي النفط، مثل المملكة العربية السعودية، لإنقاذ الاقتصاد العالمي من التزايد الحاد في أسعار الطاقة. ولكن منظمة "أوبك بلس" قررت الاكتفاء بزيادة طفيفة في الإنتاج بدءاً من نيسان/أبريل 2022، على الرغم من الدعوات إلى زيادة كبيرة من أجل الحد من ارتفاع أسعار النفط. وبالمقابل، يواصل إنتاج الصخر الزيتي ارتفاعه. وتهدد تدابير الإغلاق الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 الطلب، خاصة إذا اعتُمِدت في الأسواق الرئيسية مثل الصين، إذ سيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار النفط.

وأما أسعار الغاز، فيتوقع أن تتبع منحىً تصاعدياً مماثلاً لأسعار النفط نتيجة لارتفاع الطلب وقلة العرض على الصعيد العالمي. فمع دخول العقوبات المفروضة على الصادرات الروسية حيز التنفيذ، وصلت أسعار الغاز إلى أعلى مستوياتها منذ تموز/يوليو 2008. ويهدد الاتحاد الروسي بوقف صادرات الغاز إذا وُسِّعت العقوبات لتشمل صادراته النفطية. وتزيد هذه التوترات من حالة عدم اليقين وتدفع أسعار النفط والغاز صعوداً.

وأما الفوسفات، فقد كانت أسعاره قد ارتفعت كثيراً في عام 2021، ويتوقع استمرارها في هذا الاتجاه خلال عام 2022. وارتفع سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم (DAP) بنسبة 66 في المائة بين كانون الثاني/يناير 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، في حين ارتفع سعر صخور الفوسفات بأكثر من الضعف خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من أن زيادة أسعار السلع الأساسية ستسعف، إلى حد ما، بعض ميزانيات الدول المصدرة لهذه السلع، ستؤجج التضخم في عام 2022.

الشكل 1. أسعار الفوسفات ثنائي الأمونيوم والفوسفات الصخري

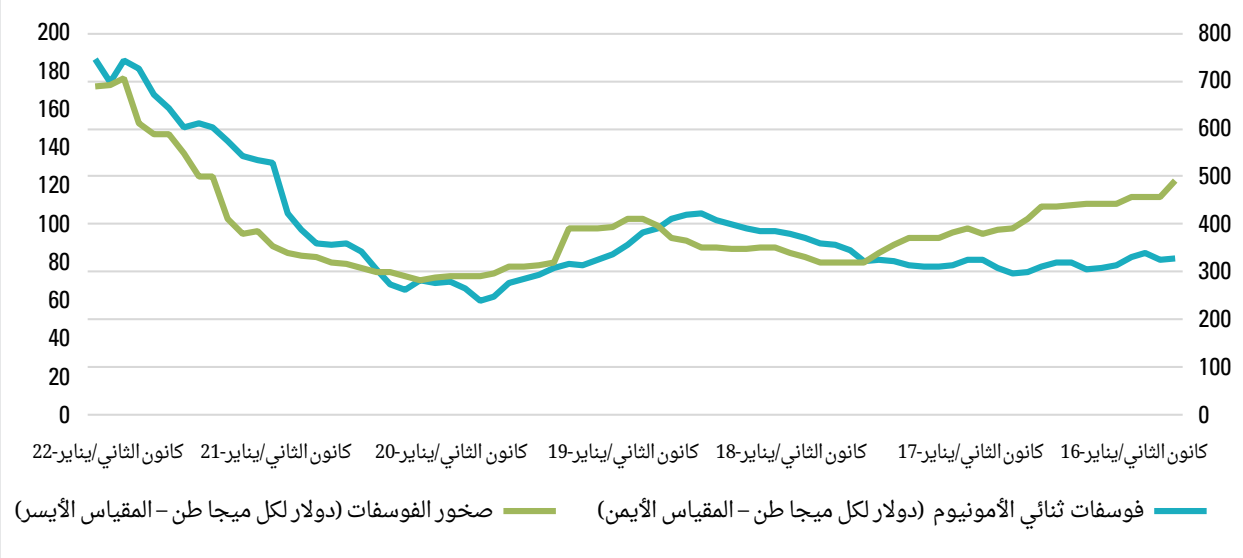

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أسواق السلع الأساسية، 2021.

3 تطور الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية

في ضوء التصعيد المؤسف للأزمة في أوكرانيا، وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصادات الأوروبية، وما سيحمل ذلك من تداعيات على الاقتصادات العربية، تُقيِّم آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة العربية على أساس ثلاثة سيناريوهات.

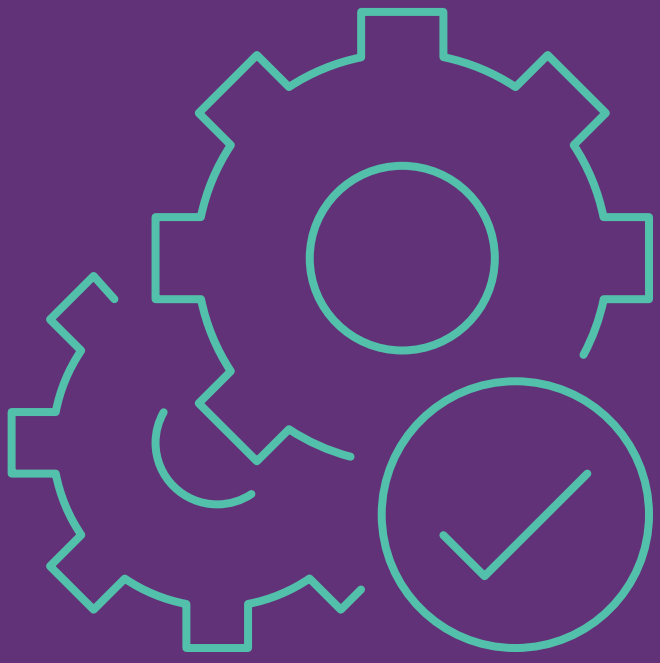

يحاكي سيناريو خط الأساس المنحى الذي كانت الآفاق الاقتصادية ستتخذه لو لم تندلع الحرب، وبافتراض أن متوسط سعر النفط يبلغ 70 دولار للبرميل. وتتبين من السيناريوهين البديلين آثار النزاع. ويستند السيناريو البديل الأول على فرضية أن النزاع سيكون قصير الأجل، فينتهي بحلول حزيران/يونيو 2022، حيث يبلغ متوسط أسعار النفط 100 دولار للبرميل، في حين ينطلق السيناريو الثاني من تصور لنزاع طويل الأجل، حيث يكون متوسط أسعار النفط 170 دولار للبرميل. ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 5.18 في المائة في عام 2022 تحت سيناريو النزاع القصير الأجل (أي أقل بمقدار 0.02 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الأزمة)، وبنسبة 4.78 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل (أي أقل بمقدار 0.42 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الأزمة، بخسارة تعادل حوالي 11 مليار دولار).

وبلدان مجلس التعاون الخليجي مصدّرة للنفط الثقيل، ولذا ستستفيد اقتصاداتها من انتعاش أسواق النفط، الذي بدأ أصلاً في عام 2021، وستشهد أسرع وتيرة في نموها منذ عام 2014. وستستفيد هذه البلدان أيضاً من ارتفاع أسعار النفط الناجم عن النزاع في أوكرانيا. وتحت سيناريو النزاع القصير الأجل، من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى 6.01 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة 5.61 في المائة تحت سيناريو خط الأساس. وتحت سيناريو النزاع الطويل الأجل، تشير التقديرات إلى نسبة 6.29 في المائة إذا استمر النزاع إلى ما بعد حزيران/يونيو 2022. وتحت هذا السيناريو، من المتوقع أن تكسب مجموعة البلدان هذه حوالي 9.7 مليار دولار، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عائدات النفط. وستستفيد قطر أكثر من غيرها، وتسجل أعلى معدلات النمو تحت كلٍّ من السيناريوهين البديلين، لا سيما وأنها أكبر منتج للغاز الطبيعي في المنطقة. ونتيجة للتغيُّرات الكبيرة في أسعار الطاقة، من المتوقع أن يكون النمو في قطر أكبر بنحو 2.13 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الأزمة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وبحوالي 3.73 نقطة مئوية تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل، ليصل إلى 7.92 في المائة في عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار الطاقة التي ستزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.6 نقطة مئوية. وستستفيد عُمان أيضاً من ارتفاع أسعار النفط، حيث سيصل نموها إلى 6 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وإلى 7.22 تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل.

أما البلدان العربية المتوسطة الدخل، فيتوقع لها أن تسجل انتعاشاً ملحوظاً في عام 2022 نتيجة إزالة القيود المفروضة بسبب الجائحة، واستئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي في مختلف أنحاء المنطقة. ولكن التوقعات تشير أيضاً إلى أن النزاع لربما يؤدي، في عام 2022، إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.93 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل (أقل بمقدار 0.8 نقطة مئوية من سيناريو ما قبل الأزمة)، وإلى 2.46 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل (أقل بمقدار 2.27 نقطة مئوية من سيناريو ما قبل الأزمة - بخسارة تعادل حوالي 18.9 مليار دولار). وستتكبد جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل خسائر في النمو، باستثناء الجزائر التي ستستفيد من الارتفاع الحاد في أسعار النفط لتسجل معدل نمو نسبته 2.7 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل

(بزيادة قدرها 1.52 نقطة مئوية عن توقعات ما قبل الأزمة)، ومعدل نمو أعلى بنسبة 5.5 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل (بزيادة قدرها 3.18 نقطة مئوية عن توقعات ما قبل الأزمة، حيث سيزيد ارتفاع أسعار النفط النمو بحوالي 2.2 نقطة مئوية). وسيكون وقع النزاع شديداً على معدل النمو في مصر، خاصة إذا لم يجرِ احتواؤه قبل منتصف عام 2022. وتحت سيناريو النزاع الطويل الأجل، سيتباطأ النمو بمقدار 4.12 نقطة مئوية، ليصل إلى 1.36 في المائة (تشير التوقعات إلى أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض النمو بمقدار 1.9 نقطة مئوية)، كما سترتفع أسعار المواد الغذائية (مما يتسبب في انخفاض بحوالي 1.1 نقطة مئوية). وإذا استمر النزاع، سيكون الأثر سلبياً أيضاً على معدلات النمو في المغرب والأردن ولبنان وتونس بسبب الزيادات الحادة في أسعار الطاقة والمعادن والسلع الأساسية، مثل القمح والحبوب والزيوت. كما قد يتسبب ارتفاع أسعار الطاقة بانخفاض معدل النمو في المغرب بمقدار 4.05 نقطة مئوية، وانخفاض معدل النمو في لبنان بمقدار 3.68 نقطة مئوية. ويتزايد في هذه البلدان القلق على الأمن الغذائي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي، والاضطرابات في سلاسل التوريد الناجمة عن الأنشطة العسكرية. وقد يتسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بانخفاض النمو بما يتراوح بين 0.1 و2.6 نقطة مئوية في هذه البلدان.

وأما البلدان المتأثرة بالنزاع، فسوف تستفيد من الأزمة في أوكرانيا تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، حيث سترتفع معدلات النمو في العراق وليبيا واليمن. ولكن إذا استمر النزاع إلى ما بعد حزيران/يونيو 2022، فمن المتوقع أن تسجل مجموعة البلدان هذه معدل نمو بنسبة 5.3 في المائة، أي أقل بحوالي 0.47 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الأزمة، أي ما يعادل خسارة قدرها 600 مليون دولار. وسبب توقع الانخفاض هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اقتصادات هذه البلدان. وسيتلقى اليمن الصدمة الأشد من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فينخفض النمو فيه بنحو 7.2 نقطة مئوية، ما يأتي تماماً على أي مكسب يحققه اليمن من ارتفاع أسعار النفط في عام 2022. وستتأثر دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية سلباً بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. فيتوقع للناتج المحلي الفلسطيني أن ينكمش بنسبة 2.35 في المائة، وأن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري كثيراً، فلا يتجاوز معدله 0.16 في المائة. وسيستفيد العراق وليبيا من ارتفاع أسعار النفط، فيكسب العراق 500 مليون دولار وليبيا 200 مليون دولار تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل.

وفي البلدان العربية الأقل نمواً، كان سيناريو خط الأساس يشير إلى معدل نمو بنسبة 1.62 في المائة في عام 2022، ولكن هذا المعدل لن يتجاوز 1.53 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وسيكون 1.03 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل، أي بخسارة قدرها نحو 600 مليون دولار. وتتفاقم المصاعب الاجتماعية والاقتصادية في مجموعة البلدان هذه بسبب تزايد أسعار الطاقة والسلع الأساسية. وفي السودان، أكبر بلد في مجموعة البلدان هذه، سيتأثر معدل النمو بالنزاع في أوكرانيا، لتصبح نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 1 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل (أقل بمقدار 0.16 نقطة مئوية من سيناريو ما قبل الأزمة)، و0.49 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل (أقل بمقدار 0.68 نقطة مئوية من سيناريو ما قبل الأزمة). فعلاوة على ما تعانيه هذه البلدان من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، أصبحت الآن تواجه خطر خفض المساعدة الإنمائية الرسمية، بعد توجيه قدر أكبر من المساعدات لدعم أوكرانيا والدول التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين.

ومن المتوقع أن يؤثر النزاع في أوكرانيا على معدلات التضخم، التي سترتفع إلى 10.4 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وإلى 11 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل. ومع استمرار عدم الاستقرار السياسي، والتدهور المتفاقم في الأوضاع الاقتصادية في السودان، سيصل معدل التضخم في عام 2022 إلى 128.6 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وإلى 133.8 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل. أما لبنان، فسيسجل هو أيضاً معدل تضخم مرتفع للغاية، يبلغ حوالي 108.2 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وحوالي 112.2 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل، وذلك أن البلد لا يزال تحت وطأة أزمة اقتصادية واجتماعية شديدة، وانخفاض حاد في قيمة عملته. وسيسجل كلٌّ من الجمهورية العربية السورية واليمن تضخماً بنسبة تزيد على العشرة في المائة.

الجدول 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المنطقة العربية، 2022

	خط الأساس		سيناريو النزاع القصير الأجل			سيناريو النزاع الطويل الأجل		
	الناتج المحلي الإجمالي	التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	المكاسب أو الخسائر الناجمة عن النزاع (مليارات الدولارات)	التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	المكاسب أو الخسائر الناجمة عن النزاع (مليارات الدولارات)	التضخم
المجموع للبلدان العربية	**5.20**	**9.4**	**5.18**	**-0.5**	**10.4**	**4.78**	**-11.0**	**11.9**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	5.61		6.01	5.8		6.29	9.7	
الإمارات العربية المتحدة	5.88	1.0	5.56	-1.3	2.0	5.57	-1.2	4.8
البحرين	3.26	1.0	3.12	0.0	1.4	1.48	-0.6	1.9
عُمان	4.48	2.4	6.00	1.1	3.5	7.22	2.0	3.5
قطر	4.19	2.2	6.32	3.6	2.8	7.92	6.2	3.7
الكويت	5.83	2.7	6.05	0.2	2.9	5.55	-0.3	3.7
المملكة العربية السعودية	6.00	2.1	6.34	2.3	2.4	6.55	3.6	3.3
البلدان العربية المتوسطة الدخل	**4.74**		**3.93**	**-6.7**		**2.46**	**-18.9**	
الأردن	2.62	1.9	1.96	-0.3	2.9	1.31	-0.5	4.3
تونس	3.89	5.5	3.47	-0.2	6.9	2.50	-0.6	9.0
الجزائر	4.70	5.0	6.23	2.7	5.4	7.89	5.5	6.3
لبنان	2.85	105.0	1.34	-0.4	108.2	-0.84	-1.0	112.2
مصر	5.48	7.4	3.85	-7.0	9.5	1.36	-17.7	10.5
المغرب	3.52	1.5	2.24	-1.4	2.4	-0.52	-4.5	3.8
البلدان العربية المتأثرة بالنزاع	**5.77**		**5.91**	**0.4**		**5.30**	**-1.2**	
الجمهورية العربية السورية	2.17	19.6	1.40	-0.1	21.1	0.16	-0.4	21.9
العراق	6.23	3.6	6.53	0.5	4.5	6.50	0.5	6.9
دولة فلسطين	2.01	1.9	0.67	-0.2	3.3	-2.35	-0.6	5.3
ليبيا	8.71	3.5	9.10	0.1	3.9	9.37	0.2	4.5
اليمن	2.53	15.4	2.75	0.0	17.2	-2.07	-0.9	19.0
البلدان العربية الأقل نمواً	**1.62**		**1.53**	**-0.1**		**1.03**	**-0.6**	
جزر القمر	9.09	2.3	9.09	0.0	3.3	9.09	0.0	6.1
جيبوتي	5.88	3.4	7.35	0.1	4.5	4.41	0.0	7.7
السودان	1.16	126.6	1.00	-0.1	128.6	0.49	-0.6	133.8
الصومال	0.00	1.4	0.00	0.0	2.4	0.00	0.0	5.3
موريتانيا	4.29	4.2	4.29	0.0	5.3	5.00	0.0	6.9

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

الجدول 2. أثر التغيُّرات في أسعار النفط والمواد الغذائية على النمو (نقاط مئوية)، 2022

	سيناريو النزاع الطويل الأجل		
	أثر التغيُّرات في أسعار النفط	أثر التغيُّرات في أسعار المواد الغذائية	التأثير الكلي للأزمة في أوكرانيا على النمو
المجموع للبلدان العربية	**0.2**	**-0.6**	**-0.3**
بلدان مجلس التعاون الخليجي			
الإمارات العربية المتحدة	0.7	-1.0	-0.3
البحرين	0.4	-2.2	-1.7
عُمان	3.2	-0.8	2.4
قطر	3.6	-0.3	0.4
الكويت	0.9	-1.2	-0.2
المملكة العربية السعودية	0.7	-1.0	-0.3
البلدان العربية المتوسطة الدخل			
الأردن	-1.3	-0.1	-1.4
تونس	-0.6	-0.6	-1.1
الجزائر	2.2	0.5	2.6
لبنان	-1.9	-2.0	-3.9
مصر	-1.9	-1.1	-3.0
المغرب	-1.2	-2.6	-3.8
البلدان العربية المتأثرة بالنزاع			
الجمهورية العربية السورية	-2.1	-1.3	-3.5
العراق	0.6	-0.4	0.2
دولة فلسطين	-1.3	-3.0	-4.4
ليبيا	0.5	0.1	0.6
اليمن	2.2	-7.2	-5.0
البلدان العربية الأقل نمواً			
جزر القمر	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	-1.4	-1.4
السودان	-0.1	-1.3	-1.4
الصومال	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.7	0.7

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

الشكل 2. أثر التغيُّرات في أسعار النفط والمواد الغذائية على النمو (نقاط مئوية)، 2022

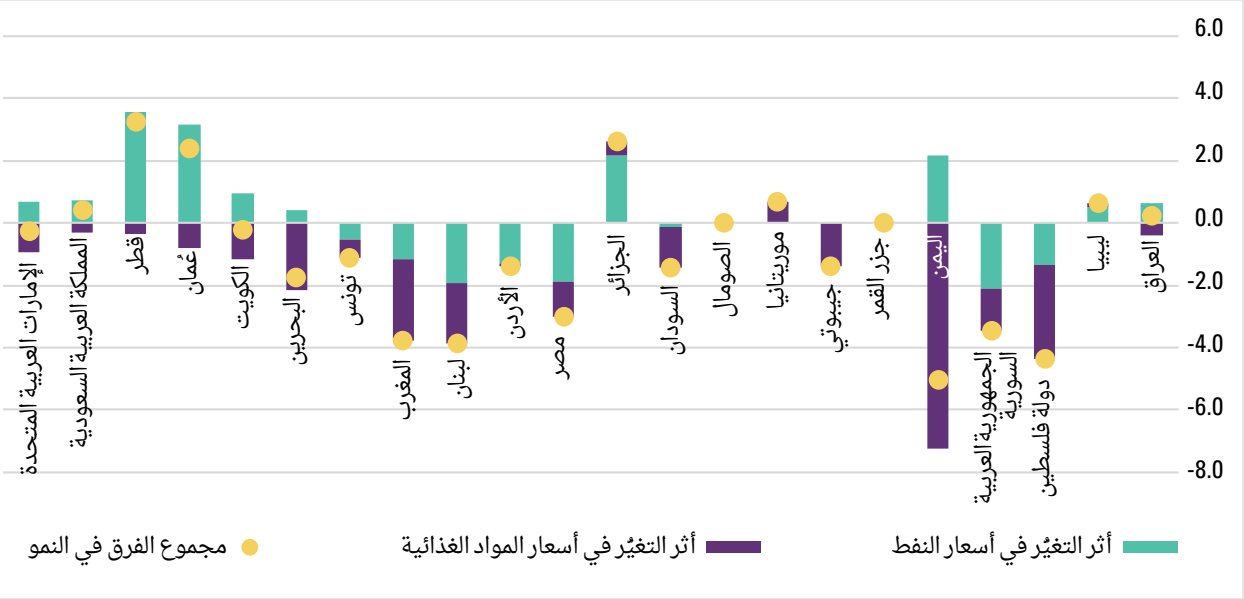

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

4

الوضع المالي والديون في البلدان العربية

في عام 2022، وبينما تواصل البلدان العربية مساعيها نحو التعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كوفيد-19، من المتوقع أن تتأثر الأوضاع المالية لهذه البلدان بفعل النزاع في أوكرانيا، خاصة وأن بلدان العالم بات عليها التعامل مع تصاعد أسعار الطاقة، وتقلص الإمدادات بالمواد الغذائية الأساسية. ومن المتوقع أن تصل نسبة العجز المالي في المنطقة العربية إلى أكثر من 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التي كانت تشير إليها توقعات خط الأساس، لتكون 8.4 في المائة تحت سيناريو النزاع القصير الأجل، وحوالي 9.4 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل.

ستستفيد بلدان مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار الطاقة، فتنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم هذه البلدان تحت كلٍ من السيناريوهين. وعلى العكس، يتوقع أن يصبح الحيز المالي للبلدان المتوسطة الدخل أشد ضيقاً، ولا سيما تلك التي تستورد النفط لأنها ستعاني وطأة ارتفاع أسعار الطاقة. وستضطر البلدان التي لديها تبادل تجاري مع الاتحاد الروسي أو أوكرانيا إلى الوصول إلى أسواق جديدة ودفع أسعار أعلى، ما سيثقل على أوضاعها المالية. وتحت سيناريو النزاع الطويل الأجل، من المتوقع أن يرتفع العجز المالي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 15.7 في المائة في لبنان، وإلى 9.4 في المائة في تونس.

ومن المتوقع أن تشهد البلدان المتأثرة بالنزاع والبلدان الأقل نمواً في المنطقة تدهوراً في أوضاعها المالية في عام 2022، ولكن مع محافظتها على مستويات مستقرة نسبياً من الدين. فتشير الإسقاطات تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل إلى وصول العجز المالي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 118.6 في المائة في ليبيا، وإلى 36.5 في المائة في اليمن، وإلى 10.1 في المائة في السودان. وستبقى نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جداً في السودان (98 في المائة) وفي اليمن (130 في المائة).

الجدول 3. العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

	سيناريو خط الأساس		سيناريو النزاع القصير الأجل		سيناريو النزاع الطويل الأجل	
	الرصيد المالي 2022	الديون الحكومية 2022	الرصيد المالي 2022	الديون الحكومية 2022	الرصيد المالي 2022	الديون الحكومية 2022
المجموع للبلدان العربية	-7.8	n/a	-8.4	55.3	-9.4	55.0
بلدان مجلس التعاون الخليجي						
الإمارات العربية المتحدة	-3.7	37.4	-3.9	37.5	-4.6	37.2
البحرين	-12.6	139.8	-12.8	137.4	-13.0	136.0
عُمان	-5.4	73.6	-5.8	73.5	-6.7	72.4
قطر	0.7	54.6	0.0	53.1	-0.4	53.7
الكويت	-7.6	22.7	-7.9	23.0	-9.4	24.0
المملكة العربية السعودية	0.5	26.5	0.1	26.5	-1.0	27.0
البلدان العربية المتوسطة الدخل						
الأردن	-5.8	91.9	-6.1	90.9	-6.6	89.6
تونس	-8.3	90.2	-8.8	89.3	-9.4	88.1
الجزائر	0.8	39.8	0.3	39.5	-0.5	39.5
لبنان	-15	163.7	-15.4	162.5	-15.7	159.2
مصر	-4	79.8	-4.4	78.3	-4.6	77.6
المغرب	-5.4	82.3	-5.9	81.7	-6.5	80.7
البلدان العربية المتأثرة بالنزاع						
الجمهورية العربية السورية	-5.9	21.9	-6.3	22.0	-6.5	22.0
العراق	-12.3	86.6	-12.6	86.0	-13.3	85.2
دولة فلسطين	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
ليبيا	-117	n/a	-117.7	n/a	-118.6	n/a
اليمن	-35.4	132.7	-35.3	127.8	-36.5	130.2
البلدان العربية الأقل نمواً						
جزر القمر	-0.6	25.3	-0.8	25.3	-1.2	25.2
جيبوتي	-3.6	42.7	-4.0	42.4	-5.0	41.5
السودان	-9.8	101.8	-9.9	100.8	-10.1	98.2
الصومال	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
موريتانيا	3.9	48.7	3.6	48.4	3.3	47.9

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

5 سوق العمل والفقر

من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة الإجمالي في المنطقة العربية إلى 12.3 في المائة في عام 2022 نتيجة لتحسن معدل البطالة في البلدان المتوسطة الدخل وبلدان مجلس التعاون الخليجي. لكن البطالة ستظل بمعدلات مرتفعة في البلدان المتوسطة الدخل باستثناء مصر.

من المرجح أن يستمر لبنان في تسجيل أعلى معدل بطالة في المنطقة العربية بنحو 32 في المائة في عام 2022، من جراء أزمته المالية والاقتصادية المديدة. ومن المتوقع أن تظل معدلات البطالة مرتفعة، مع زيادة طفيفة، في معظم البلدان المتأثرة بالنزاع وأقل البلدان نمواً في المنطقة.

وتشير الإسقاطات إلى أن نسبة عدد الفقراء إلى مجموع السكان في المنطقة ستنخفض إلى 26.67 في المائة، ما يدل على تحسن في البلدان العربية كافة. وستبلغ النسبة أعلى مستوياتها في الصومال، بمعدل 68 في المائة، يليه لبنان بمعدل يقارب 66 في المائة. لكن المعدل قد ينخفض قليلاً في لبنان مع بدء الحكومة في دفع التحويلات النقدية للأسر اللبنانية الشديدة الفقر في آذار/مارس 2022، في إطار المشروع الطارئ لشبكة الأمان الاجتماعية (أمان) الممول من البنك الدولي[7]. كما سيُبقِي عدم الاستقرار السياسي في اليمن والجمهورية العربية السورية على ارتفاع معدلات الفقر في عام 2022، لتكون 52.78 في المائة في اليمن و65.53 في المائة في الجمهورية العربية السورية.

الجدول 4. معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية، 2022

	معدل البطالة	نسبة عد الفقراء (إزاء خط الفقر الوطني)
المجموع للبلدان العربية	**12.3**	**26.67**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**6.8**	**n/a**
الإمارات العربية المتحدة	1.7	n/a
البحرين	1.0	n/a
عُمان	5.7	n/a
قطر	0.1	n/a
الكويت	2.5	n/a
المملكة العربية السعودية	11.5	n/a
البلدان العربية المتوسطة الدخل	**12.1**	**17.74**
الأردن	21.9	14.74
تونس	17.2	15.37
الجزائر	18.8	3.04
لبنان	32.0	66.39
مصر	6.9	27.90
المغرب	10.7	2.42
البلدان العربية المتأثرة بالنزاع	**16.7**	**36.46**
الجمهورية العربية السورية	13.4	65.53
العراق	20.3	12.06
دولة فلسطين	26.5	28.46
ليبيا	18.1	n/a
اليمن	11.9	52.78
البلدان العربية الأقل نمواً	**15.4**	**40.65**
جزر القمر	7	39.58
جيبوتي	25.9	18.53
السودان	16.6	32.34
الصومال	12.8	68.49
موريتانيا	10	27.72

المصدر: توقعات الإسكوا؛ United Nations, World Economic Situation and Prospects, 2022.

ولا تزال المنطقة العربية تسجل تفاوتاً كبيراً بين الجنسين، وظهر هذا التفاوت بوضوح، بعد الجائحة، في قطاع التعليم على وجه الخصوص. ولا تزال نُظُم الحماية الاجتماعية تشوبها أوجه قصور حادة، لا سيما من حيث التغطية (إذ لا تشمل إلا 35.1 في المائة من سكان المنطقة)، والفعالية (معظمها في بلدان ذات حيز مالي محدود وحالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي).

الحواشي

1 Brookings, Developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict, 2022.
2 European Central Bank, ECB staff macroeconomic projections for the euro area, 2022.
3 Asia-Pacific Outlook, Russia-Ukraine Crisis Amplifies Growth and Inflation Risks in Asia, 2022.
4 United Nations, World Economic Situation and Prospects, 2022.
5 European Central Bank, ECB staff macroeconomic projections for the euro area, 2022.
6 www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.
7 Relief Web, Lebanon announces payment of cash transfers to extreme poor Lebanese households under AMAN, 2022.

بينما لا تزال معظم بلدان العالم في طور التعافي من جائحة كوفيد-19، يتوقع أن يكون للحرب في أوكرانيا تداعيات شديدة على الاقتصاد العالمي. وتشمل هذه التداعيات ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الرئيسية، وتهديد الأمن الغذائي في العديد من أنحاء العالم. يختلف حجم الأثر من بلد إلى آخر، ويعتمد على مكونات اقتصاد البلد، وعلى قدر ارتباطه التجاري والمالي مع بلدي النزاع. وإذا ما انتهى النزاع في حزيران/يونيو 2022، يتوقع للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية أن يرتفع بنسبة 5.18 في المائة في عام 2022 (أي أقل بحوالي 0.02 عن نموه المتوقع في إسقاطات ما قبل الأزمة)؛ أما إذا استمر النزاع بعد حزيران/يونيو 2022، فستكون نسبة النمو 4.78 في المائة (أي أقل بحوالي 0.42 عن نموه المتوقع في إسقاطات ما قبل الأزمة، بخسارة تعادل حوالي 11 مليار دولار).

وبلدان مجلس التعاون الخليجي كثيفة التصدير للنفط، لذا ستستفيد اقتصاداتها من انتعاش أسواق النفط، الذي بدأ أصلاً في عام 2021، وستشهد أسرع وتيرة في نموها منذ عام 2014. وستستفيد هذه البلدان أيضاً من ارتفاع أسعار النفط الناجم عن النزاع في أوكرانيا. أما البلدان العربية الأخرى، فمن المتوقع أن يكون نموها بوتيرة أبطأ من تلك التي أشارت إليها إسقاطات ما قبل الأزمة. وسيثقل ارتفاع أسعار النفط على البلدان العربية المتوسطة الدخل، وسيتعرض الأمن الغذائي فيها للخطر نتيجة للعقوبات الاقتصادية على الاتحاد الروسي، واضطراب سلاسل الإمداد التي ستسببه الأعمال العسكرية. وسيواجه بعض البلدان تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية.

22-00343